الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/39/554
8 October 1984
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الدورة التاسعة والثلاثون
البندان ١٢ و ٨٠ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ وموجّهة الى الأمين العام من الممثلين الدائمين للأرجنتين واكوادور وأوروغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية وشيلي وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك لدى الأمم المتحدة

يسرّنا أن نرفق لسعادتكم طي هذه الرسالة نص بيان مار دل بلاتا (انظر المرفق) الذي وقّعه وزراء الخارجية ووزراء المالية في الأرجنتين واكوادور وأوروغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية وشيلي وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك في مار دل بلاتا ، الأرجنتين ، في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ .

واننا نود بذلك أن نوجّه اهتمام سعادتكم الى أن بيان مار دل بلاتا يستكمل ويطوّر المقترحات التي وافقت عليها بلدان أمريكا اللاتينية الاحدى عشر ذاتها في توافق آراء قرطاجة المعتمد في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ (A/39/331 ، المرفق) .

لقد وافقت بلدان أمريكا اللاتينية الاحدى عشر المشتركة في اجتماعي قرطاجة ومار دل بلاتا على مجموعة من المقترحات لمواجهة مشكلة المديونية الخارجية والمسائل المتصلة بالتمويل والتجارة . وتشكّل هذه المقترحات نهجا عريضا لتناول هذه القضايا يجسّد الملامح البارزة التالية :

انه ينبغي تناول مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية على ضوء المسؤولية المشتركة التي يضطلع بها حاليا جميع الأطراف المعنية : حكومات البلدان المدينة والبلدان الدائنة والمنظمات المالية المتعددة الأطراف والجهاز المصرفي الدولي .

../..

Digitized by UNOG Library

وتفرض هذه المسؤولية ضرورة أن يشترك الأطراف اشتراكا فعالا في البحث عن حلول دائمة للمشكلة .

ولا سبيل الى تحقيق أوجه التفاهم الضرورية الا عن طريق الحوار ، فالحوار يشكّل العملية المناسبة لتفهّم المشكلة والتقدم في مضمار البحث عن الحلول .

واذا فانه يتعين القيام بحوار سياسي مباشر بين حكومات البلدان الصناعية وحكومات البلدان المدينة . ومن الواضح أن مشكلة المديونية لا يمكن أن تحلّ عن طريق التفاوض مع المصارف فحسب أو المناقشة مع المنظمات المالية المتعددة الأطراف ، نظرا لأنه لا يمكن لهذه المؤسسات أن تدرك الآثار السياسية والاجتماعية لتلك المشكلة الخطيرة في أبعادها الكاملة .

وسيتيح الحوار السياسي المباشر بين الحكومات تحديد المبادئ التوجيهية اللازمة للوصول الى حلول تفي ، على نحو أفضل ، بالمصالح طويلة الأجل لجميع الأطراف المعنية . وبدون هذه المبادئ التوجيهية ، التي لا يمكن أن يصوغها سوى الحكومات ، ستسود باستمرار تلك النهج المتحيّزة المحدودة ، التي لم تسهم حتى الآن اسهاما يذكر في معالجة بعض جوانب المشكلة ولو بطريقة ناقصة .

وبناء على تعليمات من حكوماتنا المعنية ، نرجو من سعادتكم التفضل باتخاذ اللازم نحو تعميم نص البيان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في اطار البندين ١٢ و ٨٠ من جدول الأعمال .

(توقيع) كارلوس م. مونييث
الممثل الدائم للأرجنتين

(توقيع) ميغيل أ. البرنس
الممثل الدائم لاكوادور

(توقيع) خوان كارلوس بلانكو
الممثل الدائم لأوروغواي

../..

Digitized by UNOG Library

(توقيع) جورج أ. ماسييل
الممثل الدائم للبرازيل

(توقيع) خورخه غوموسيو ـ غرانيير
الممثل الدائم لبوليفيا

(توقيع) خافيير ارياس ستيبا
الممثل الدائم لبيرو

(توقيع) ايلا د يو كنيبينغ فكتوريا
الممثل الدائم
للجمهورية الدومينيكية

(توقيع) بدرو داسا
الممثل الدائم لشيلي

(توقيع) خوسيه فرانسيسكو سوكريه ـ فيغاريليا
الممثل الدائم لفنزويلا

(توقيع) كارلوس ألبان ـ هولغوين
الممثل الدائم لكولومبيا

(توقيع) بورفيريو مونيوث ـ ليد و
الممثل الدائم للمكسيك

Digitized by UNOG Library

مرفق

بيان مار دل بلاتا

ان وزراء الخارجية ووزراء المالية في البلدان الموقّعة على توافق آراء قرطاجة ، المجتمعين في مار دل بلاتا يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ :

١ - لاحظوا مع القلق انعدام الاحساس في البلدان الصناعية بالحاجة الملحّة لحلّ أزمة المديونية الخارجية ، في حين تزداد شدة الفقر في البلدان النامية . وأعلنوا أن الاحساس بأثر هذه الأزمة في بلدانهم يزداد عمقا بالرغم من عدم حدوث زعزعة خطيرة للنظام المالي الدولي حتى الآن .

وازاء هذه الحقائق ، التي يقتضي علاجها اتباع نهج سياسي واسع النطاق ، اتفقوا على ما يلي :

(أ) تأكيد صلاحية توافق آراء قرطاجة ؛

(ب) والتأكيد مجددا على تضامنهم ازاء مشكلة مديونية أمريكا اللاتينية ؛

(ج) واعادة تأكيد تصميمهم على مواصلة اجراء المشاورات ، كلما اقتضى الأمر اجراءها ، في اطار آلية التشاور والمتابعة .

٢ - أشاروا الى أن ارتفاع أسعار الفائدة في أعقاب اجتماع قرطاجة قد زاد من حدة النتائج الضارة لمستوى هذه الأسعار المفرط في ارتفاعه بالفعل . وعلى الرغم من توقف الزيادات منذ أواخر حزيران/يونيه ، فان استقرار هذه الأسعار في مستوياتها الحالية التي تفوق بمراحل كثيرة متوسطاتها السابقة جعل من الصعب تنفيذ المشاريع في الميدان الاقتصادي وزاد من حدة مشاكل المديونية الخارجية والداخلية مما تعذّر معه ادارة سياسات التنمية في المنطقة على نحو ملائم . ويؤكد هذا كله الضرورة الملحّة لأن يقوم المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة حكومات البلدان الصناعية ، باتخاذ اجراءات تسمح بانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية الى مستويات معقولة .

٣ - ولاحظوا أن مظاهر الانتعاش الاقتصادي لا تزال مركّزة في عدد قليل من البلدان المتقدمة النمو وان تلك البلدان تطبق سياسات تؤثر تأثيرا ضارا على احتمالات النمو في معظم بلدان المجتمع الدولي . وطالما أن هذا الانتعاش الاقتصادي لم يمتد الى البلدان كافة ، فسيكون انتعاشا مقلقلا وسيهدد باحداث أزمة دولية لا يمكن التكهّن بضخامتها وعمقها ونتائجها .

../..

Digitized by UNOG Library

٤ — وأعربوا عن رأى مفاده أن الاتجاهات الحمائية وغيرها من التدابير التقييدية ، باستثناء بعض الحالات المنعزلة ، قد زادت كثافتها ، مما يزيد من حدة الآثار المعاكسة لهذه الاجراءات على مستوى حصيلة العملات الأجنبية من التصدير ، والقدرة على الاستيراد وعلى خدمة الديون الخارجية ، واحتمالات المستقبل أمام برامج التنمية في بلدان المنطقة . ولاحظوا كذلك انه لم يحدث بصورة مرضية ان استؤنفت التدفقات المالية القادرة على تعزيز النمو الاقتصادى أو القروض التجارية قصيرة الأجل .

٥ — وأكدوا مجددا قلقهم ازاء التحيز في جهود التسوية ، الأمر الذى لا يتفق مع المسؤولية المشتركة بين الدائنين والمدينين في سعيهم الى حل مشكلة الديون .

٦ — ولاحظوا بسرور انه في التفاوض الذى جرى مؤخرا حول اعادة جدولة الديون ، اعتمدت بعض المبادئ الواردة في توافق الآراء ، فيما يتصل بالآجال والتكاليف والشروط .

على أنهم أشاروا الى أنه من المهم بصورة أساسية مواصلة التماس الحلول المناسبة والدائمة لجميع المشاكل المتصلة بالمديونية الخارجية في اطار المبادئ التوجيهية المقررة في توافق الآراء ، حتى تقوم حكومات البلدان الدائنة والوكالات المالية المتعددة الأطراف والمجتمع المصرفي بتقديم مساهمات مماثلة في الجهود المبذولة من قبل المدينين في عملية التسوية .

٧ — وأكدوا من جديد على ضرورة الحوار كطريق لتعزيز التفاهم . وخلصوا ، فيما يتعلق بموضوع المديونية المحدد ، الى أن قيام الحوار بين الدائنين والمديونين شرط لا غنى عنه لفهم المشكلة على الوجه الصحيح والتوصل الى ذلك التفاهم . ذلك أن غياب الحوار سيزيد من صعوبة التعاون بين الأطراف لوضع حل مشترك للأزمة .

٨ — ونظرا للخطورة المستمرة للحالة التي بيّناها ، وطبقا للفقرة ٢٣ من توافق آراء قرطاجة ، رأى الوزراء انه من الضرورى دعوة حكومات البلدان الصناعية الى الاشتراك في حوار سياسي مباشر يفضّل أن ينعقد في النصف الأول من عام ١٩٨٥ واتخاذ الاجراءات المناسبة لاجرائه .

٩ — ووجّهوا النظر الى التنسيق الذى حققته بلدانهم توقّعا للاجتماعات الدولية القادمة . وبالتالي فسوف تطرح المبادرات التي اتفق عليها في جميع المحافل ذات الصلة كتعبير عن توافق الآراء .

Digitized by UNOG Library

١٠ — وتستطيع البلدان الأعضاء أن تطلب عقد اجتماعات استثنائية في اطار آليـــة التشاور والمتابعة للنظر في الآثار والنتائج المترتبة على الأحداث التي تتطلب اهتماما عاجلا .

وسينعقد الاجتماع القادم في الجمهورية الدومينيكية خلال الأشهـــر الثلاثـــة الأولى من عام ١٩٨٥ . وتحقيقا لهذه الغاية ، سيقوم البلد المضيف بأعمال الأمانـة المؤقتة .

— — — — —

Digitized by UNOG Library